أصواتنا الغالية.. لا تفسدوا زهوها!

جرجيس الراهب ـ بغداد

يبدو أن الأقدار قد أصدرت حكمها بحق العراقيين! وأغلقت كل أبواب الاعتراض والاستئناف، وقضت بأن لا يمر عليهم يوم من أيام الدنيا الا وعركتهم النوازل، ولا تمر حقبة من الزمن الا ودعكتهم الزلازل، وكان خيارهم إما أن يرموا بقاتل، أو يبتلوا بشاغل!.

فما أن ينفضوا عنهم غبارا أطيحوا به الا وشبت هموم على أنقاضه جدد، وما أن يزيحوا ركام غم أرق ليلهم الا وحل محله النكد والكمد، وما ان يودّعوا سلطان جور هالك بلعناتهم، الا واستقبلهم سلطان تعسف مالك بسياط قهره وتجبره!.

حتى إستوطنهم اليأس فصار لهم قوتاً ودثاراً. ولبسهم الحزن وصارلهم سمةً وشعاراً.

وها هي الدوامة الأزلية تطل برأسها، ليستمر مسلسل العذابات إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها.

فما أن تهاوى صنم الاستبداد، وانزاح كابوس سلطة الرعب الذي جثم على صدور العراقيين أربعة عقود سود، وقبل أن يتنفسوا الصعداء اشتعلت حرائق الذبح والخطف والنهب والتفخيخ والخراب والدمار، وما أن لملموا جراحهم، وانشغلوا بإيقاف نزيفهم حتى تكالبت عليهم مخالب الارهاب من كل حدب وصوب، لتتركهم حائرين موزعين: بمن يبدأون، وماذا يعالجون، وأيا يصلحون. وبصبرهم الاسطوري، واصرارهم المعهود، هبوا متهافتين في سباق ماراثوني مع الزمن، وصراع خرافي مع الظروف ووحشية أعتى هجمة إرهابية عرفها العالم ليحققوا ثلاثة انجازات فريدة في تاريخ الانتخابات المعاصرة ليس على نطاق المنطقة العربية والمحيط الاقليمي، بل على مستوى العالم المتحضر المستقر سياسياً، واقتصادياً، وأمنياً.

وكم تمنينا ومن الأعماق أن تتم عمليات الانتخابات التشريعية بشفافية حقيقية ونزاهة عالية بعيداً عن الخروقات العفوية والمقصودة والتي كان الجميع في غنى عنها وذلك أن كل الكتل التي شاركت كانت ستحصل على إستحقاقاتها بحجم حضورها الجماهيري وعطائها الملموس نضالياً وعملياً. وبرغم تحضيرات الحريصين، وتنبيه المخلصين حصل ما شوش العملية الانتخابية وشاب زينتها وتفردها.

صحيح أن العمليات الانتخابية في جميع أنحاء العالم تتعرض لمثل هذه الخروقات وأن أكثر الأطراف تقدم الطعون والاعتراضات، وترفعها بصيغة قانونية متفق عليها. على أن لا تتحول هذه الطعون الى تهديد ووعيد واساءات وشتم كما لا تهمل وتلقى في سلال النسيان شأنها شأن بعض الطلبات التي لا يعبأ بها المسؤولون. وكم كان الأجدر بجميع الكتل المشاركة بذل المزيد من الحرص لغلق الأبواب وسد المنافذ بوجه تسلل المخربين والمغرضين من خلال حصول ثغرة هنا وفجوة هناك.

إن هذه العملية المصيرية في تاريخ شعبنا وبلدنا والتي إعتبرها النقاد لبنة أساسية في بناء عراق ديمقراطي حر، يجب أن تكون بمستوى تضحيات هذا الشعب الصابر وبمستوى تطلعاته وطموحاته لمستقبل زاهر يحقق مقومات عيشه الكريم ويحفظ للأجيال القادمة حقوقها.

لا نريد المزيد من الإبطاء والتلكؤ في عملية بناء دولة القانون والدستور طالما ستكون الحكومة دستورية ودائمية، ومسؤولة أمام جمعية وطنية منتخبة ودائمية وبإمكانها مناقشة ومعالجة الأمور مثار الخلاف ووضع الحلول لكل المتعلقات المرحلة من العملية الانتخابية السابقة واللاحقة وخاصة بعد تأكيد المسؤولية في المفوضية المستقلة للانتخابات ومراقبي الأمم المتحدة الذين شاركو في عملية مراقبة ومتابعة الانتخابات على أن الشكاوى والطعون لا تلغي العملية الانتخابية بل قد تلغي نتائج بعض الصناديق التي تثبت صحة وجود تلاعب وتزوير فيها. باعتبار أن خوض "٧٠٠٠" آلاف مرشح للانتخابات يتنافسون على "٢٧٥" مقعداً من الطبيعي أن يكون بينهم فائزين وخاسرين.

من كل ما ورد نتمنى من كل المخلصين الذين تهمهم مصلحة العراق الجديد وتعنيهم معاناة شعبهم المعذب الصابر. أن يضعوا هذين الإعتبارين فوق كل اعتبار. وأن يسموا فوق المصالح الوقتية المحدودة الزائلة كونهم يحملون مسؤولية تاريخية أمام الله تعالى وأمام شعبهم والأجيال القادمة.

ان الفترة الحرجة التي يمر بها العراق، وما يحيط به من أخطار، وما يحدق بتجربته الديمقراطية الوليدة من تآمر، وتدخلات، ومحاولات إجهاض يحتم على الجميع الانتباه الى حجم المؤامرة، وجسامة الكارثة مما يتطلب التخندق في جبهة واحدة متراصة للوقوف بوجه الهجمة الشرسة المتعددة الوجوه والأشكال، وقيرها في مهدها لدرء الخطر الداهم، وذلك إن أي تشرذم وتشتت وتلكؤ، سيوسع الفجوة، ويعمق الهوة، ويربك عملية التغيير برمتها، ويجر البلاد الى مهالك لا يعلم عواقبها إلا الله تعالى.

ومن هنا نؤكد على ضرورة إحياء النوايا الطيبة في نفوس شرائح ومكونات شعبنا الصابر. ولا سيما قادة الحركات والأحزاب والتجمعات الوطنية، والجلوس معا على طاولة واحدة بعيداً عن وسطاء الحق المراد به باطل، وبرغبة صادقة في لم الشمل ورأب الصدع وتضميد الجراح، دون السماح لكائن من كان في أن يحشر أنفه بمشورة ملغومة، أو رأي مسموم يؤسس للفرقة والتشتيت وإشعال الفتن.

وبذلك يعاد بناء الجسور، وتثبت أواصر الثقة بين الجميع على أسس رصينة وقواعد راسخة تبدد مخاوف ومظالم الماضي الغابر، وتبشر بمستقبل زاهر، وتنجب نظاما ديمقراطيا فريدا يشع على الجميع رفاها ونماءا وخيرا وعطاء، ينشد السلام لشعبه وللانسانية جمعاء.

عند ذلك تتعدد الخيارات، وتلتئم الجراح.. وربما سينزع العراقيون دثار اليأس والقنوط وشعار الحزن والأسى، ويستبدلون الكآبة بالحبور.

"فلا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم".

المعالم الأساسية للمشاركة في العملية السياسية

حميد الموسوي ـ بغداد

المواطنة: هذه المفردة التي صارت أكثر تداولاً في الآونة الأخيرة. وصار الاحتكام الى معاييرها شعارجميع الحركات والتجمعات السياسية. يبدو إنها أخذت توظف حسب روى وايديولوجيات كل فريق على هوى تصوراته، ووفق مقتضيات برنامجه السياسي، وخططه المستقبلية وكون الاحتكام الى الموازين الإعتبارية: من إخلاص، ونزاهة، وكفاءة. والتي ترتبط إرتباطا مباشراً، وتنشد إشداداً وثيقاً بروح الانتساب لهذه البقعة الخالدة، تحظى بمباركة الشرائع السماوية، ومصادقة وتأييد الأعراف والقوانين الوضعية المحلية والعالمية على حد سواء، كونها معايير حضارية أثبتت جدواها وتجلت نتائجها في التقدم المذهل والازدهار الاقتصادي، والاستقرار الأمني والنضوج السياسي الذي حققته الشعوب التي تبنت هذه المعايير وتمسكت بها منهجاً ووسيلة.

وحتى تؤتي الدعوات الي تبني هذه الأساليب في عملية التغيير وبناء العراق الجديد.. ثمارها، يجب أن تبتعد عن الأهواء والمصالح الشخصية الضيقة، وتتجنب الصراعات الفئوية المقيتة، وأن لا تتحول الى مجرد شعارات عريضة، وعناوين دعائية وقتية للطعن بهذا الطرف والاساءة الى ذلك. وكم هو مشين إستغلال القيم الإنسانية ومبادئ الخير والجمال في تغييب الوعي العام، وتطويعها لصالح الأغراض والمزايدات المفضوحة.

إن تعاقب الحكومات الشوفينية والسلطات التعسفية التي حكمت العراق بالظلم والاستعباد منذ بداية الحكم الوطني أضعف روح المواطنة لدى مكونات الشعب العراقي، حيث مارست تلك السلطات سياسة التكتل الطائفي وتغييب الهوية الوطنية بإشاعة أساليب القمع والاقصاء والتخوين. وظل المواطن العراقي عبر مراحل التاريخ وعلى الأقل منذ تأسيس العراق الحديث.. ظل يتطلع الى قيام دولة حديثة متوازنة ترأسها حكومات منتخبة تمثل أطياف العراق التي رسمت خارطته. لكن مصالح الدول الكبرى وسياساتها الملتوية وقفت حائلا دون ذلك، فمقتضيات أهدافها الاستعمارية التي نحت منحىً خبيثا تبنى إسلوبا جديداً من الاستعمار المبطن تمثل بايجاد بؤر للتوتر في المناطق التي ينهون فيها إستعمارهم المعلن بعد أن يحكموا قبضتهم عليها من خلال حكومات دكتاتورية تدين لهم بالولاء وتنفذ مشاريعهم الإستعمارية. وهذا ما حصل فعلا منذ دخول القوات البريطانية الى العراق سنة ١٩١٧ وبداية الحكم الملكي، ثم حكومات الانقلابات العسكرية، وآخرها تسلط حزب البعث الشوفيني الذي جعل المواطنة مرهونة بالولاء للحزب، والولاء للحزب مرتبطاً بالطاعة العمياء للقائد الضرورة وهذه الطاعة يجب أن تثبت عمليا باستباحة كل شيء. وانتهاك كل مقدس وارتكاب كل جرم. واهانة كل رمز. وخلاف ذلك فالكل متهم، والكل مخون.

والكل مهدد بالنفي واسقاط الجنسية، فيما إذا فلت من الاعدام بقدرة قادر!. وسلوك هذا دأبه، وعصابة هذه أساليبها من الطبيعي أن تدفع المواطن -شاء أم أبى- الى الاصطفاف مع قومه، ومع مذهبه عله يحمي نفسه من سلطة تنظر اليه كعبد آبق، أو كافر مشرك. وعندها ينتفي أي دور للمواطنة الحقة.

على أننا لا نريد تبرير بعض السلوكيات، ولا نجد في الانتساب الى العرق أو الطائفة خياراً وحيداً، وملجأً آمناً، بقدر ما نحذر من تكرار تجربة السلطة المقبورة التي أسست لهذا الاتجاه المنحرف، وسنته منهجاً سيئاً، وطريقاً أخرق لتشتيت وحدة شعب متعدد الطوائف والأعراق والأديان.

لا ندري كيف صار التنوع العرقي والمذهبي الذي صبغ المجتمع العراقي بطيفه الجميل، وطبعه بصفات محببة لأزمته منذ تأسيسه، ومازته عن كثير من شعوب المحيط الإقليمي والعربي، حتى غدا سمة للتآلف والتعايش بود، لا ندري كيف تحول الى معادلة ظالمة تمثلت بهيمنة واستبداد حزب واحد تمحور خبثا حول عشيرة واحدة؟. ثم عائلة واحدة، فرضت على العراقيين حتمية معاصرة، وحكمتهم بالحديد والنار وأدخلتهم في آتون سياستها الخرقاء مرغمين طيلة أربعة عقود سود من التعسف والتنكيل والقتل والتشريد، واسقاط الهوية. لتقتل بذلك روح المواطنة وتذوب مشاعر الانتماء لوطن كبير وكأنها تقول للعراقي باستفزاز صريح: هذا هو الوطن الذي لا تمتلك فيه شبرا، فيه تهان وتقتل، وتنفى، وينتهك عرضك ومقدساتك وتمحى من هويتك.

وبعد أن تسد بوجهه جميع الأبواب لا يجد مناصا من اللجوء الى الاصطفاف مع قوميته وطائفته والالتفاف حول مذهبه والتمسك برموزه. كعملية تعويض قسرية، وحماية للنفس من الضياع، واثباتاً لوجود، لتصبح المواطنة أمرا منسيا أو مثالية زائدة على أحسن التقديرات. وبذلك تكون نظرية المؤامرة قد حققت أهدافها، ونالت الدوائر الامبريالية مبتغاها على يد موظفيها الذين زرعتهم في قلب الحدث بدقة متناهية.

أن سقوط الصنم، وزوال سلطة الرعب والخوف وشروق شمس الحرية مبشرة بعهد جديد من التسامح ولم الشمل ورأب الصدع بقيام نظام ديمقراطي تعددي، ونشوء دولة القانون العادل والحق الذي ينظر الى العراقيين جميعاً بعين واحدة كونهم الغاية والوسيلة واعتبارهم لبناة بناء هذا الوطن الشامخ وشركاء متحابين فيه بعيدا عن كل أشكال التسلط والتعسف تأسيسا لعراق جديد. كان المفروض بجميع العراقيين أن يستقبلوا هذا التغيير بروح جديدة، وروى معاصرة متحررة من عقدة التسلط والمكابرة خاصة وهم يرون رأي العين، ويشهدون بالمحسوس والملموس ما آلت اليه سياسات القمع والقهر والتسلط وما جرته على البلاد والعباد من حروب وخراب ودمار، وكيف تهاوت كهياكل كارتونية، وتكشف للقاصي والداني زيف غطرستها وعجرفتها، تهاوت ذليلة تتبعها اللعنات بعد أن تخلت عنها الجماهير التي قاست تبعات ظلمها وجورها، فكان في سقوطها أبلغ الدروس والعبر لكل الطواغيت، فهل من معتبر؟!.

ومع اعتقادنا الراسخ بحرية رأي الآخرين، وايماننا المطلق بأن لكل رؤاه وطريقته وقراره في تحديد مديات وقراءة المشهد، وأن من حق الجميع رسم الصورة المستقبلية لعراق ما بعد التغيير، شريطة أن لا تكون تلك الرؤى والاجتهادات والتصورات غير منتجة، أو تتحول الى أدوات تعطيل لمسيرة الشعب، وعرقلة تحقيق حلمه الذي ضحى من اجله بآلاف الشهداء وأنهار الدماء في سبيل بناء دولة الحرية والعدالة في ظل نظام ديمقراطي تعددي.

إن الطريق الى المشاركة في العملية السياسية، واضح وسالك وجلي. كما أن برنامجها صريح ومحدد المعالم، ويأتي في مقدمة هذه المعالم احترام الارادة الوطنية التي صوتت على الدستور واختارت الانتخابات إسلوبا لبناء دولة القانون. واعتماد مبدأ الشراكة والتوافق والتعددية في إدارة الدولة. واشراك جميع مكونات الشعب العراقي وقومياته في القرار السياسي. والعمل المخلص الجاد على بناء الاستقرار السياسي والامني. والذي سيؤدي بدوره الى إقامة دولة العدل التي تعيد لكل ذي حق حقه، وتتعامل مع العراقيين كل العراقيين وفق معايير المواطنة الحقة، بعيدا عن كل أشكال الاصطفاف العرقي، والطائفي والمذهبي.

وعند ذلك يرى العراقي نفسه ملزما بالعودة الى جذوره الضاربة في عمق تربة آبائه وأجداده، المرتوية بماء دجلته وفراته.. الى أصالته التي باعدت بينه وبينها سلطات الجور والتعسف.. الى عراقيته التي غيبتها الشوفينية والعنصرية والتطرف مع احتفاظه بانتسابه المشرف لأمته التي أنجبته، ويتمسك بدينه وشريعته وطقوس تعبده. وتضامنه مع حركته وحزبه وتجمعه ما دامت كل تلك التسميات تنطوي تحت خيمة العراق الفارهة.

وعند ذلك فقط تسارع المواطنة مرفرفة بجناحيها الغضرين لتستقر وسط أعماق المشاعر، وتغفو في شغاف القلوب.

إلى من يهمه الأمر

من سيربح الترليونين دينار

طلال فكتور ـ كركوك

من المؤكد أن أغلب قراء جريدتنا الغراء بهرا يتابعون البرنامج الثقافي الشهير.. من سيربح المليونين الذي يعرض من على شاشة قناة الـ "إم بي سي" الفضائية سيما وأن مقدمه جورج قرداحي من الإعلاميين المشهورين.

وأنا اتابع الحلقة الأخيرة من هذا البرنامج.. خطرت على بالي فكرة اعداد برنامج مشابه له في الفكرة، أما جوائزه.. فإذا فاز المشارك واجاب على الأسئلة البسيطة التي سأضعها ستكون ترليونا دينار عراقي. اذن سيكون عنوان برنامجي "من سيربح الترليونين". والبرنامج ستشارك فيه نخبة من ألمع الشخصيات العراقية، وقد قمت بحذف فقرة سؤال السرعة لانتفاء الحاجة له كون المتسابقين في كل حلقة لا يزيد عددهم عن اثنين فقط. اما الاسئلة فهي بسيطة كما اسلفت ولا تتعدى اسمك الرباعي واللقب، مواليدك ومسقط رأسك، كم هي عدد محافظات العراق وكم نهر رئيس فيه وهكذا نوع من الأسئلة التي يمكن الإجابة عليها بسهولة ونيل جائزة البرنامج الكبيرة التي تكفي الفائز وعائلته واحفاده العيش الرغيد لعقود من الزمن. وقبل أن أبدأ بالإعداد والتهيئة للبرنامج وبمجرد اعلان بسيط انهالت علي الكثير من العروض المغرية من اشهر الفضائيات على الأقمار الصناعية نايل سات وعرب سات وهوت بيرد ليشاهد هذا البرنامج الذي نال الشهرة قبل ميلاده "٩٩،٩%" من سكان الكرة الأرضية، وارجوكم ان لا تتذكروا هنا نسبة الاستفتاء على شخص القائد الضرورة في يوم الزحف الكبير على البطون الجائعة. المهم سأحاول عرضه في كل القنوات التي طلبت ذلك وبمختلف لغات الشعوب.

اما مصادر التمويل وهو السؤال الذي ورد بالتأكيد على اذهانكم وباستغراب شديد، سأجيب عليه في اخر المقالة لتكون مفاجئة سارة للبعض ومحزنة جدا للآخرين، ولكن كل الذي اقوله الآن هو أنها من جيوب العراقيين النجباء الكرماء ومن ثرواتهم التي اهداها لهم الله سبحانه والقابعة في بواطن الأرض وعلى سطحها. وبآلية وتبويب حسابي بسيط جدا يتناسب ودخل العائلة العراقية ولا يسبب خللا فيها. وبطريقة قانونية بقرار بسيط سيتم التبرع للبرنامج من العائدات الضخمة لبعض مؤسساتنا الحكومية والوزارات ذات الصلة بتوفير الخدمات للمواطنين. سيما وأن تلك العائدات قد زادت في الأشهر الأخيرة مئات الأضعاف عن ما كانت عليه سابقا. ولكي اكون اكثر دقة وصراحة اقول مثلا ان عائدات وزاة النفط من جراء زيادة اسعار المنتوجات النفطية وخاصة البنزين قد بلغت رقما قياسيا، وعائدات وزارة الاتصالات من فواتير الهاتف الأرضي حدث ولا حرج. لأن كل من يملك هاتفا ارضيا من العراقيين وردت اليه فاتورة هذا الشهر لا تقل قيمتها عن مليون دينار عراقي، والأمر متروك لكم في حساب عدد الملايين التي سترد لدائرة الاتصالات. وهكذا باقي الدوائر الخدمية. اما الشخصيات التي ستكون ضيوفا على البرنامج في حلقاته الأولى فهم المسؤولون في تلك الوزارات والدوائر المرتبطة بها. وفي الختام أدعوكم اعزائي القراء لمشاهدة هذا البرنامج لتستمتعوا بفقراته فهي كفيلة أن تنسيكم هموم شحة النفط والغاز وارتفاع اسعاره والبانزين وفاتورة الهاتف والمفخخات والصواريخ المتطايرة في سماء بغداد والمحافظات، وعذرا للأستاذ جورج قرداحي سلفا!!.

ماذا نريد من مجلس النواب؟

زهير كاظم عبود

بعيداً عن تفصيل السلبيات والإيجابيات التي رافقت عملية الانتخاب الشعبي لانتخاب أول برلمان عراقي حر ويشكل التنافس السياسي والقومي والمذهبي أساساً في تنوعه، بعيداً عن الاختلالات التي نعتمدها في عملية الأقتراع لأول مرة، ولغرض أن نمارس الفعل الديمقراطي في خطواته الأولى، فقد توجه الملايين من العراقيين داخل و خارج العراق لانتخاب ممثلي القوائم المتنافسة في الترشيح لعضوية البرلمان، أو ما أسماه الدستور مجلس النواب.

إذن.. سيكون مجلس للنواب يمثل كل طيف العراق ويفترض انه يمثل سائر مكونات الشعب العراقي، ولم يتم إهمال أو تناسي أية شريحة من اهل العراق، مع تحفظنا للتلهميش والإجحاف الذي حل بالصابئة المندائيين والإيزيديين والشبك في تلك العملية، وهذا البرلمان سيكون قادراً على إصدار القوانين وفقاً لصلاحياته الدستورية.

وقبلها صار لنا دستور حظي بموافقة الأغلبية من العراقيين وسيتم لاحقاً تعديل بعض نصوصه بالإقناع وبالحوار وتلك هي لغة العصر والتمدن في الاتفاق على النتائج ليصبح دستورا توافقيا يتفق مع القواسم المشتركة لجميع اهل العراق.

ومع أن مجلس النواب سيتشكل بعد دعوة رئيس مجلس الرئاسة بمرسوم جمهوري خلال خمسة عشر يوماً من أعلان النتائج، وسينتخب المجلس في أول جلسة انعقاد له رئيسا ثم نائبا أول ونائبا ثان لرئيس البرلمان.

ومايهم المواطن العراقي في هذا الأمر كون الكتلة النيابية الأكثر عددا سيتم تكليفها بتشكيل الوزارة وفق ما نص عليه الدستور، وسيكون من الصعب أن تحصل الوزارة التي سيقوم رئيس الوزراء بتسميتها ما لم يتفق مع بقية الكتل الموجودة في البرلمان، ولهذا سيكون الاتفاق والتقارب والتآلف بين مختلف الكتل البرلمانية واجبا وطنيا يفترض ان يتم قبل تشكيل الوزارة، ومن أجل أن يستقر الوضع ويتم نيل الثقة للوزارة المشكلة بسهولة ويسر وبموافقة النواب للعبور الى الضفاف الأخرى في بناء العراق وإعادة ترميم مؤسساته الوطنية وتخليصنا من الوضع السلبي الذي نعاني منه.

إذن مسألة التقارب والانسجام من المهام الوطنية التي ستكون أمام كل البرلمانيين مهما اختلفت كتلهم وأفكارهم السياسية، ومسألة التحالفات من اجل العراق الجديد مهمة تقع في ضمائر من تحملوا المسؤولية في هذا الزمن الدقيق والحرج من عمر العراق.

ما يهم المواطن العراقي أن لا تظهر التناحرات والاختلافات والتناقضات والاتهامات في عمل البرلمان القادم لتعيق عمل الوزارة وتعرقل مسيرة البناء. ويطمح الأنسان العراقي أن يتلمس من الأداء الحكومي ما يشعره بإنسانيته بعيداً عن التحزب أو طغيان سلطة الأحزاب على الوضع الإنساني في العراق، أو تدخل الميليشيات في قضايا لا تخصها، وأن تكون الكفاءات والإمكانيات والتخصص بديلا عن الأفضلية الحزبية في الأداء والعمل وتبوء المراكز الحكومية إذا كنا نريد ان نبني العراق بتجرد بعيداً عن المحسوبيات وبعيداً عن التحزبات والطائفية.

يقينا أن البرلمان القادم يمثل كل أطياف العراق، ولهذا فإن كل عضو في مجلس النواب يمثل كل العراق، مما يوجب عليه وطنيا أن يسعى لإشاعة الكلمة الطيبة وثقافة حقوق الإنسان واحترام الرأي والرأي الآخر والتجرد من الغايات الشخصية والمصلحية كقاعدة أساسية في العمل من أجل أداء برلماني كفيل أن يعبر بنا الى ضفاف الآمان ويضع أقدامنا حقاً على طريق تأسيس البناء الديمقراطي والفيدرالي.

ستكون مهمة النواب من مختلف مكونات العراق أن يتعرفوا على مكامن الوجع العراقي، وأن يستمعوا للضحايا وأهل الشهداء والمتضررين من الزمن الصدامي البائد، وأن يتم احترام القانون في بلد يؤسس دستورا أرادته الإرادة العراقية مما يوجب احترام تلك الإرادة التي تعززت بانتخاب مجلس النواب.

وستكون مهمة النواب أن يتعرفوا على فقر العراقيين وحاجتهم ليس فقط لوسائل العيش اليومي والضروريات من الخدمات، وإنما حاجتهم للسكن اللائق بهم والذي انقطعت عنه السلطات العراقية منذ استشهاد الزعيم عبد الكريم قاسم وحتى اليوم، وأن يسعوا لإيجاد اية وسيلة إنسانية تجعل هذه المجاميع من الفقراء أن تجد لها سقفا يأويها من حر الصيف وبرد الشتاء، وأن تحلم الناس بما يتفق مع حاجتها لهذا الحلم بعد ان صارت السلطة بأياديها.

وستكون مهمة النواب أن يتعرفوا على شرائح الفقراء المرميين في حواشي المدن البائسة وممن أهملتهم وزارات العمل والشؤون الاجتماعية في العهود البائدة وكانت تستخدمهم لأغراض الدعاية والترويج الإعلامي.

وستكون مهمة النواب أن يتعرفوا على الحقوق والحريات الأساسية التي ضمنها الدستور العراقي والذي ضمن كامل الحقوق الدينية في حرية العقيدة والممارسة الدينية لشرائح عراقية أصيلة لا يمكن غض النظر عنها وأن يتم العمل على أن يأخذوا ليس فقط مكانتهم في المجتمع العراقي، وانما في تحقيق وتجسيد الحريات الدينية للمسيحيين والإيزيديين والصابئة المندائيين والكاكائية والصارلية وكل المذاهب الموجودة فعلا فوق تراب العراق.

مثلما يعنينا أن تتجمع الضمائر وتتفق في تشكيل الوزارة وأن يتم التقارب والانسجام، لا يعنينا من سيكون وزيراً للدفاع أو للداخلية، مثلما لا يهمنا من سيكون وزيرا للنفط او للخارجية، المهم عندنا هو العراق ونظامه الجمهوري الديمقراطي الاتحادي، وأن تحافظ السلطات الاتحادية فيه على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه السياسي كما نص عليه الدستور.

وهي مهمة تقع على ضمائر الكتل السياسية التي ستكون في البرلمان، وهي مهمة وطنية ستكون على عاتق النواب ومن يشكلون رئاسة تلك الكتل البرلمانية، في أن يكون الأداء منسجما ومتوافقا مع رغبة وقبول الجميع، ودون أن يتم اهمال أية كتلة مهما صغرت، ودون أن يتم تهميش أية مجموعة مهما كان موقفها قبل الانتخاب.

الانسجام بين الكتل يشكل حافزاً للقوة في توحيد العراقيين وسعيهم للبناء والترميم، وجدارا لصد الهجمات الإرهابية البربرية التي تطال الأبرياء من اهلنا في العراق.

الانسجام بعيداً عن الطائفية أو القومية او المذهبية أو الخلافات الشخصية أو الفكرية، والانسجام سيجعلنا نعتقد ان النواب لا يسعون من اجل المراكز والمصالح والوجاهة، وانما سعيا مشكورا ومسجلا من أجل العراق.

فإذا كنا نعتقد حقا ان النواب عراقيين من مختلف مكونات الطيف العراقي، فحق عليهم ان يترجموا هذه العراقية والأصالة بمواقف النخوة والشهامة والتوحد لأننا احوج ما نكون لها في هذه الفترة، وكل عراقي في كل انحاء العراق يحتاج منهم الالتفات. وهي مهمة مضاعفة بل وتجتاحها شيء من الصعوبة التي تمهد لها الطريق نكران الذات ووضع مصلحة الإنسان العراقي أمام الأنظار، ومهمة ليست مستحيلة أمام الوجع العراقي وما جرى على العراق من ويلات وظلم وما سطرته العهود البائدة والظالمة بحق العراقيين.

سيكون لنا مجلس للنواب ودستور يُفترض أن نتباهى بهما أننا انتخباهم في الزمن الصعب!، وتحدينا الإرهاب ومجموعات الإجرام التي تريد بنا وبأطفالنا السوء، وبعواء ينطلق من قريب أو من بعيد، غير أن قافلتنا سارت إن شاء الله ولن تتوقف الا لورود الماء وسقي الورد الجوري والنخلة العراقية.

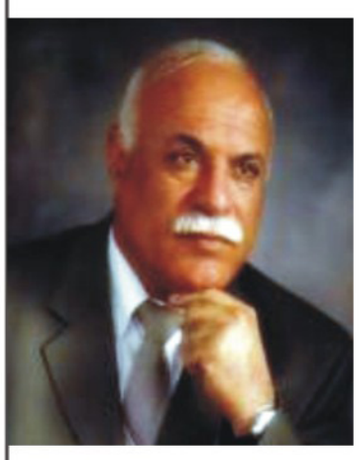

مجلس النواب الذي سيضم كل اطياف العراق سيكون المعبر الحقيقي للتنوع في العراق، وسيثبت للعالم كيف أن النائب الموصلي يجاهد من اجل خير البصرة وأن نائب الكوت يجاهد من أجل خير الأنبار وأن نائب السليمانية يجاهد من اجل العمارة وأربيل، وأن يكون هاجسنا في الابتعاد عن الطائفية التي بدأ زرعها يتكسر بعد انقطاع ماء الزمن الصدامي البغيض عنها، ولم تستطع ان تنتشر كداء الجرب في بقاع العراق الطاهرة.

النجف والأنبار وديالى والموصل والبصرة والحلة والديوانية والسماوة كلها تناشدكم مثلما تناشدكم بغداد وكركوك وتكريت والناصرية.. بندقية العراق التي أجرمت بحقها عهود الظلام فأحالتها الى مدينة منسية وبائسة وهي تطل على أهوار العراق الخلابة وزقورة أور وآثار الحضارة السومرية التي تغني لآثار آشور بانيبال في الموصل أم الربيعين، كل المدن العراقية تناشدكم للبناء وإعادة إعمار العراق.

بتوحد النواب نجسد التوحد العراقي، وبانسجام النواب نحقق رصف طريق العراق الجديد بحجر الديمقراطية الذي عمده العراقي بروحه وبأناشيده الحلوة لتكن كتلة العراق فوق كل الكتل دائما.